

قلق سوداني من ثمن إصلاح الخراب الاقتصادي

تحديات شاقة تنتظر الحكومة الجديدة لمعالجة الأزمات المتجددة

غليان أسعار اللحوم يدفع السودانيون لمقاطعتها

الخرطوم - أطلق ناشطون سودانيون على الشبكات الاجتماعية مبادرة لمقاطعة اللحوم في ظل ارتفاع أسعارها بشكل كبير في البلاد وغياب دور الدولة عن مراقبة الأسواق.

وتحمل المبادرة اسم "سودانيون ضد الغلاء"، وتضم تحت رايها عدداً من المثقفين والناشطين في العمل الطوعي لدعوة المواطنين إلى مقاطعة السلع كإحدى الآليات لمحاربة الغلاء.

وحدثت المبادرة الفتره الفاصلة بين 5 و15 سبتمبر الجاري، لمقاطعة اللحوم بعد ارتفاع أسعارها بنسبة 43 بالمائة، ومنذ أغسطس الماضي، ارتفعت أسعار اللحوم بشكل كبير، حيث وصل سعر كيلو غرام لحم الضأن إلى 500 جنيهه (9.5 دولار) مقارنة مع 350 جنيهه (6.6 دولار) خلال الأشهر الماضية.

السلمية وحضارية ضد جشع التجار، إضافة إلى محاربة الغلاء والوقوف ضد استغلال حاجة المواطن.

وأشار في حديث مع الأناضول، إلى أن المبادرة تأسست في أغسطس الماضي، تزامناً مع عيد الأضحى لمجابهة ارتفاع أسعار الأضاحي.

وقال إن "حملة مقاطعة اللحوم وجدت استجابة واسعة قبل البدء في تنفيذها، حيث بدأت أسعار اللحوم تنخفض في عدد من أحياء العاصمة الخرطوم".

وكشف عن انخفاض أسعار كيلو غرام اللحم البقري إلى 200 جنيهه (4.44 دولار) مقارنة مع 380 جنيهه (8.43 دولار) في منطقة بُري شرق الخرطوم خلال الأيام السابقة.



نفق انتظار التغيير مازال طويلا

وتخصيص دعم مالي مباشر لهم بعده رفع الدعم عن السلع.

وأشار إلى أن إحصائيات حكومية، تشير إلى أن الدعم المالي المباشر للفقراء لن يتجاوز كلفته 100 مليون دولار شهريا.

ويرفض الخبير الاقتصادي محمد الناير، الإقبال على رفع الدعم عن السلع في المرحلة المقبلة، مبيّناً أن السياسة تحتاج إلى عدة عوامل لكي تنجح.

وحذر من مغبة استمرار ارتفاع أسعار السلع، حال قيام حكومة حمدوك بتنفيذ سياسة الدعم خلال المرحلة المقبلة، وسط تدني أجور العاملين بالدولة، واستمرار نسبة البطالة التي تقدر بنحو 19 بالمائة.

وأرجع الناير في حديثه مع الأناضول ارتفاع أسعار السلع إلى التطبيق الخاطيء لسياسة التحرير الاقتصادي منذ مطلع تسعينات القرن الماضي.

وتطرق إلى وجود عدد من العوامل الأخرى المتسببة في رفع الأسعار، تشمل الهبوط المستمر لقيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ولا سيما الدولار، وعدم الاهتمام بالمخزون الاستراتيجي للسلع الاستراتيجية.

ويسجل الجنيه هبوطا مستمرا أمام الدولار منذ أشهر، حيث بلغ سعر شرائه في تداولات الأسواق الموازية 69 جنيهه عبر النقد، فيما سجل سعر البيع 70 جنيهه.

فعلا، وإلغاء دعم الكهرباء والقمح بين 2019 و2021، كخطوات أولية نحو تحقيق إصلاحات اقتصادية.

لكن حمدوك أشار إلى أنه "لا يوجد خبير يعرف مشاكلنا أكثر منا، وسنعمل على وصفة تناسب أوضاعنا لبتماشى صندوق النقد الدولي مع رؤيتنا".

ويؤكد الخبير الاقتصادي نادر الهلالي، أن العجز في ميزان المدفوعات يصل إلى 4 مليارات دولار، حيث تصل واردات السودان إلى 9 مليارات دولار.

ونسبت وكالة الأناضول للهلالي قوله إن "هناك إمكانية تخفيض العجز إلى مليار دولار في حال قيام حكومة حمدوك برفع الدعم عن المحروقات، الذي يصل لملياري دولار بجانب الدعم على القمح".

وأشار إلى أن رفع الدعم عن هذه السلع، سيعمل على الحد من تهريبها إلى دول الجوار عقب ارتفاع أسعارها، كما سيعمل على تقليل استهلاكها في الداخل.

إلا أنه أكد أن اتخاذ قرار رفع الدعم، "يحتاج إلى جرأة وشجاعة في ظل الظروف الحالية التي يشهدها السودان".

في المقابل، يرى المحلل الاقتصادي، عادل عبدالعزيز، أن هناك حاجة ملحة إلى هيكلية الدعم أو إعادة توجيهه عبر تحديد الفقراء مستحقي الدعم،

موجة من الاستياء والغضب في الشارع، كما تفجرت احتجاجات شعبية، فضلا عن ارتفاع كبير في مستوى الأسعار.

وبدأت الخرطوم، تطبيق إصلاحات اقتصادية إبان انفصال جنوب السودان في يوليو 2011 وفقدان 75 بالمائة من الموارد النفطية، ودخول البلاد في أزمة اقتصادية.

وعلى مدى 30 عاما، أورت حكومة الرئيس السابق عمر البشير، نظيرتها الجديدة اقتصادا متقلبا بالأزمات المعيشية تتجلى في شح مستمر في السلع الاستراتيجية، وهبوط متواصل في العملة الوطنية، فضلا عن شح السيولة في الأسواق.

وللحصول على اقتصاد مستقر، يبدو رفع الدعم عن السلع الاستراتيجية وفي مقدمتها المحروقات والقمح، أولى الخطوات نحو الإصلاح.

وتشمل السلع المدعومة مواد أساسية كثيرة على رأسها المحروقات التي تضم البنزين والغازولين وغاز الطبخ، إضافة إلى القمح والأدوية.

وبحسب إحصائيات سابقة، فإن قيمة الدعم على المحروقات بجميع مشتقاتها يصل إلى 2.250 مليار دولار سنويا، فيما يصل الدعم للقمح 365 مليون دولار.

ويؤكد وزراء المالية الذي تعاقبوا في حكومات البشير السابقة، أن الدعم يستفيد منه شريحة الأغنياء من خلال شراء المواد المدعومة بأسعار زهيدة.

ووفقا لآخر دراسة حكومية أجريت عام 2017، كشفت عن تراجع نسبة الفقر بالبلاد إلى 28 بالمائة، بينما أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في 2016 أن نسبة الفقر بلغت 36.1 بالمائة.

وشهدت السنوات الماضية، خفضا في دعم عدد السلع الأساسية، آثار



ياسر ميرغني
الضغط على التجار وسيلة ناجعة إذا وجد استجابة واسعة

واتهم جعفر الوسطاء والمضاربين بالمساهمة في ارتفاع أسعار السلع لتدخلهم بين المنتجين والمستهلكين دون وجه حق، وتحقيق الأرباح على حساب المواطنين.

وشدّد على أهمية عودة الجمعيات التعاونية لتجنب أي تدخل بين المنتج والمستهلك مع ضبط ومراقبة الاستهلاك، وعدم التلاعب في الجودة والأوزان.

وأعلن عن وجود خطة للاستمرار في مقاطعة السلع، مبيّنا وضع الكبان والبيض في قائمة السلع التي تعتزم المضاربين تنفيذ حملات لها في الفترة المقبلة.

في المقابل رفض تجار اللحوم مبادرة المقاطعة، واعتبروها اتهاماً بالتسبب في ارتفاع الأسعار دون وجه حق.

وقال صاحب محل اللحوم بالسوق العربي وسط الخرطوم، الأمين عبدالله "لسنا سببا في ارتفاع الأسعار، وعلينا بمقاطعة الدولة التي تفرض علينا الرسوم والجبايات بدلا من مقاطعة السلعة".

وقل من تأثير مقاطعة السلع على عملهم، قائلا "نستطيع أن نوازن بين العرض والطلب حتى نتجنب الخسائر".

القاهرة تائهة بين إشعال وإطفاء مخاوف المستثمرين

قائمة تضم 190 دولة، وهذا المؤشر كفيّل وحد أن يجعل المستثمر الأجنبي يدبر ظهره لمصر.

وزاد من ذلك مؤشر جودة الإجراءات القضائية، حيث منح مصر درجة 5.5 من إجمالي 18 درجة، إلى جانب طول عدد أيام التقاضي والتي تصل لنحو 1010 يوما.

وقضت الخطوات التي اتخذت للإصلاح الاقتصادي على مشكلات وجود أسواق متعددة في سوق صرف العملات والتخلص من تشوهات الدعم التي منحت المنتجات المصرية متنفسا للمنافسة في الأسواق الخارجية.

تتفق تحركات الرئيس عبدالفتاح السيسي في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بكثير المسؤولين التنفيذيين الذين ينتظرون تنفيذ الأوامر بدون إبداع وهو ما تسبب في وجود فارق السرعات أدى إلى تباطؤ في جني ثمار برنامج الإصلاح وزيادة ترقب المستثمرين.

كل هذه المؤشرات تعكس غياب الرؤية في إدارة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر ويات وزراء المجموعة الاقتصادية يتقاذفون المسؤولية في ظل تداخل الاختصاصات، وأصبح لسان حالهم التركيز على التصريحات المتفائلة للفترة الاستثمارية المتوقعة التي قد لا تأتي تقريبا، لأن النوايا الطيبة لن تصنع المعجزات.

الحكومة تصويب المسارات، ومعالجة الخلل الذي يعوق تقدم القاهرة في التصنيف الدولي المهم.

ويتسبب تعدد الهيئات وتداخل اختصاصاتها في طرد الاستثمارات، لأن المسؤولين عن الشركات يقومون بجولة في أروقة هيئة الاستثمار لتأسيس المشروع ثم تبدأ مرحلة جديدة في ضياع الوقت مع هيئة التنمية الصناعية للحصول على تراخيص المشروع.

غضت القاهرة الطرف عن تلك الخطوة واتكتبت بتأسيس مركز لخدمة المستثمرين يقدم خدمة خمسة نجوم مقابل خمسة آلاف جنيهه (نحو 303 دولارات) من خلال تخصيص موظف لمن يدفع مقابل الخدمة ويتعامل مع أوراق المشروع بدلا من أن يقف المستثمر في طابور طويل للانتظار.

ورصد تقرير مناخ الأعمال مظاهر البيروقراطية المصرية ومنحها مؤشرات متأخرة في عمليات إنفاذ العقود، ومنحها المركز 160 ضمن

استثمارية خاصة بها تضم ثلاثة آلاف فرصة استثمارية في مختلف أرجاء البلاد.

ومع هذه الجهود والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها مصر على مدى سنوات لم تغلق في جذب استثمارات أجنبية موازية، الأمر الذي يوجب بوجود خلل في تلك المنظومة، وربما يدعو هذا التضارب في الاختصاصات إلى إعادة تفكيك وزارتي الاستثمار والصناعة ودمجهما في وزارة واحدة، بدلا من تعدد الحقائب الذي يستنزف موارد البلاد.

رغم التراجع المزعج لم تعلن الحكومة صراحة عن إستراتيجية واضحة لزيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق خطوات تتضمّن استهداف الأسواق المصدرة للاستثمارات عالميا أو التركيز على جذب استثمارات تخصصية هي الأقرب للحالة المصرية.

وتعنى الاستثمارات المتخصصة بتأهيل منطقة محددة لصناعة بعينها وما يتبعها من صناعات أخرى مغذية، ما يعزز من توطين الاستثمارات في البلاد.

من أقرب المناطق الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، المنطقة الاقتصادية شرق قناة السويس، فسمات الاستثمارات التخصصية البحث عن مناطق لها قدرة على إعادة التصدير من خلال موقع جغرافي متميز، ومن أهم هذه المشروعات صناعات البتروكيماويات والسيارات.

ومع أن المنطقة تقع في قلب حرية التجارة العالمية -المتباطئة حاليا- إلا أنها تحتاج لأفكار خارج الصندوق لجذب الاستثمارات المتخصصة بوفرة.

وقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة قبل عام ونصف العام عن خارطة استثمارية للمشروعات الصناعية، وحتى الآن لم تعلن عن شكل التقدم الذي أحرزته في هذه الخريطة.

كما دخلت وزارة الاستثمار في نفس السباق وأعلنت عن طرح خارطة

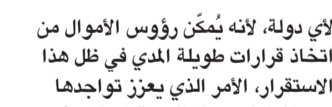
لأي دولة، لأنه يُمكن رؤوس الأموال من اتخاذ قرارات طويلة المدى في ظل هذا الاستقرار، الأمر الذي يعزز تواجدها وتوطنها، لكن هذا الاستقرار غاب في الحالة المصرية، لدرجة أن تشريعات اقتصادية مهمة مثل قانون الاستثمار المؤحد ظلت في حالة تغيير دائم.

يضاف إلى ذلك تغييرات في التشريعات الضريبية، وهي رسائل سلبية تعكس عدم استقرار مناخ الاستثمار وتؤثر مباشرة في العائد على ربحية المشروعات.

وكان الحكومة موهوبة في طرد المستثمرين ثم تلجأ في مراحل لاحقة إلى جذبهم عبر وعود بحل المشكلات التي تعوق تدفق الاستثمارات.

فقبل أيام باغتت المستثمرين في المناطق الحرة بزيادة رسوم حق الانتفاع بنسب تصل لنحو 42 بالمائة، اعقبها بساعات صدور توجيه من رئيس الحكومة مصطفى مدبولي لوزراء الاستثمار والمالية والصناعة بتقديم تيسيرات جديدة لحل مشكلات المستثمرين وزيادة معدلات الاستثمار.

وكشف ميزان المدفوعات عن الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي عن تراجع في معدلات الاستثمار المباشر بنحو الربع تقريبا، بعد أن هبط من مستويات ستة مليارات دولار خلال نفس الفترة من العام المالي 2017-2018 إلى نحو 4.6 مليار دولار خلال العام المالي التالي.



محمد حماد
صحافي مصري

يبدو أنه قد أن الأوان لإعادة فك وتركيب وزارتي الصناعة والاستثمار في مصر لحل مشكلة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد أن تسبب تضارب الاختصاصات بين الوزارتين في طرد عدد من المستثمرين الأجانب، وتأخر ترتيب القاهرة في تقرير مناخ الأعمال التابع للبنك الدولي.

كشفت بعض القرارات الصادرة عن الحكومة المصرية غياب نسبي في الرؤية الجاذبة للاستثمار المباشر، فقراره يتم الدعوة لحفزات وتيسيرات تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الأعمال، وأخرى تؤدي هذه الاستثمارات إلى إعجاب مالية من خلال قرارات مفاجئة يراها بعض الخبراء غير مدروسة بعناية.

وتسبب غياب أسس واضحة للحكومات المتعاقبة في هروب جزء من الاستثمارات الأجنبية، وبعد خروج عدد من الشركات الصينية من المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة عقب زيادة الضريبة على المشروعات العاملة في المناطق الصناعية الحرة من 10 بالمائة إلى 22.5 بالمائة مثلا واضحا على هذا الارتباك.

يعد الاستقرار التشريعي من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر